



عمران
للدراستات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

أزمة الوقود وتحدي الأمن الاقتصادي في الشمال السوري

ورقة تحليلية
مسار التنمية والاقتصاد

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دوله ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ولرسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 كمؤسسة بحثية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سورية والمنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يُنتج المركز الدراسات المنهجية المنظمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

www.OmranDirasat.org الموقع الإلكتروني

info@OmranDirasat.org البريد الإلكتروني

تاريخ الإصدار 12 آب/ أغسطس 2015

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

ملخص تنفيذي

أفرزت أزمة الوقود الأخيرة في مناطق الشمال السوري العديد من التداعيات السلبية وطال تأثيرها مختلف شرائح المجتمع. بحيث شكلت تهديداً حقيقياً للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي باعتبار الوقود أحد أهم مكونات الأمن الاقتصادي والدعامة الأساسية لهذا الاستقرار.

وانطلاقاً من ذلك تبرز إشكالية هذه الورقة في دراسة أسباب هذه الأزمة والوقوف على التداعيات السلبية التي رافقتها من خلال التعرف على كنه هذه الأزمة وتحليل المعطيات المرتبطة بها وتقديم حلول تمكينية تدعم من قدرة قوى المقاومة الوطنية في إدارتها ودرء تداعياتها السلبية الحالية والمستقبلية.

تؤكد الورقة أن أزمة الوقود الحالية ما هي إلا نتاج مجموعة من العوامل التي أسهمت جميع الأطراف في إذكائها كل من جانبه وعبر مرحلة زمنية امتدت منذ بداية عام 2014 إلى الوقت الحاضر. حيث قام نظام الأسد بالتضييق على المناطق المحررة عبر تقليصه لدعم مشتقات الوقود ورفع أسعارها تدريجياً، مما انعكس سلباً على جميع مستويات العملية الاقتصادية وأشكالها المختلفة ومستوى معيشة السكان ضمن هذه المناطق. كذلك لعبت السياسات التي اتبعتها تنظيم الدولة في إنتاج وتسويق نفطه دوراً هاماً في التمهيد لهذه الأزمة، سيما وأنه ركز بشكل أساسي على جني الأرباح وشراء الولاءات داخل مناطق سيطرته. إلى أن تهيأت الظروف التي مكنته من استخدام الوقود كسلاح في الحرب ضد الأطراف المناوئة له.

وتنوه الورقة في خاتمها إلى أن الإنجاز العسكري في تحرير مناطق الشمال السوري سيبقى مرهوناً بمدى قدرة القوى الوطنية بشقيها العسكري والمدني على تحقيق متطلبات الأمن الاقتصادي وضمان استمراريته ومواجهة الأزمات المرتبطة به، وكون الوقود أحد أهم مكونات هذا الأمن فإنه يتوجب على هذه القوى التعامل معه من خلال استراتيجية فاعلة تضمن تخفيف تداعياته الحالية وتؤسس لتصور مستقبلي يجنب هذه المناطق أية أزمات مستقبلية مرتبطة به.

تهديد

يواجه السكان في المناطق المحررة العديد من الأزمات الاقتصادية، وتأتي أزمة الوقود في مدن الشمال السوري في مقدمة هذه الأزمات نظراً لما يمثله فقدان هذه المادة من خطر مباشر على جوانب حياتهم اليومية. وتبرز أزمة الوقود في ارتفاع أسعار تداوله بشكل مستمر في ظل تزايد الطلب عليه وتراجع عرضه في السوق وصعوبة الحصول عليه من قبل فئات كبيرة من الشعب بعد أن أصبحت تجارته أداة ابتزاز من قبل القوى المسيطرة على حقول النفط، وبالتالي عرضة للاحتكار من التجار والمتنفذين في الأسواق. ومن ثمّ تكشف أزمة الوقود الأخيرة عن المزيد من التحديات المرتبطة بمكونات الأمن الاقتصادي اللازمة لتحقيق الاستقرار المادي والاجتماعي لدى المجتمعات المحلية والقدرة على القيام بالأعمال التي تتطلبها سبل عيشهم، مما يوجب على القوى الوطنية الفاعلة على الأرض إدارة الأزمة بالشكل الملائم عبر فهمها وتحديد أسباب نشوئها ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها والتخفيف من تداعياتها.

أسباب نشوء الأزمة ومراحل تطورها

تتعدد أسباب نشوء أزمات توفر الوقود على المستويات المحلية وتنوع، فلكل أزمة أسبابها الخاصة وحزم حلول مواتية للحد من تأثيرها، ولعل دراسة وتحليل أزمة الوقود الأخيرة في مناطق الشمال يمكن أن يسهم في إيجاد مقاربة عامة لأهم الأسباب المولدة لها في بقية المناطق المحررة.

شهدت مدن الشمال السوري مع تحررها من قبضة نظام الأسد ارتفاع الكثافة السكانية فيها⁽¹⁾ نظراً لقربها من الحدود التركية وتوفر الأمن النسبي للسكان فيها، بالإضافة إلى سهولة الحصول على مساعدات إغاثية. ولقد أدّى ارتفاع معدلات النزوح الداخلي إلى هذه المناطق بدوره إلى زيادة حجم الضغوطات المعيشية وتفاقمها مخلفاً وراءها العديد من الأزمات الإنسانية والاقتصادية، وتأتي في طليعتها أزمة الوقود بعد أن أصبح مقوماً رئيسياً في توليد الطاقة وتأمين الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في ظل انقطاع التيار الكهربائي.

قام النظام بالتضييق على مناطق واسعة من الشمال على إثر فقدان سيطرته عليها، عبر قطع الكهرباء وحرمانها من الوقود اللازم لإدارة مرافقها، بالإضافة إلى رفع أسعار المحروقات في المناطق الخاضعة لسيطرته كإجراء احترازي لاعتماد سكّان المناطق المحررة عليه في تهريبه وشرائه وتوزيعه في وقت لاحق. وأسهمت سياسات النظام وعمليات تهريب الوقود من مناطق نفوذه إلى خارجها في توفير مناخ مناسب لزيادة درجة احتكاره لدى شريحة محدودة من التجار، فضلاً عن المتاجرة فيه مع دول الجوار، مما أدّى بشكل طبيعي إلى انخفاض كميات النفط المعروضة في السوق،

ترافق ازدياد حدة أزمة الوقود مع استلاء تنظيم الدولة على جميع حقول النفط الأساسية في الشرق، وسيطرة وحدات الحماية الشعبية على ما تبقى منها في الشمال الشرقي. ويسيطر التنظيم على أكثر من 80% من حقول النفط والغاز في

⁽¹⁾ تشير المعطيات إلى وجود أكثر من خمسة ملايين شخص تحتضنهم ربوع محافظة إدلب بين المدن والقرى ومخيمات النزوح.

سورية⁽²⁾ مما يؤهله لامتلاك إحدى أهم أدوات الضغط على القوى الوطنية والنظام في آن واحد وذلك من خلال تحكمه بإمدادات الوقود وطرق تجارته⁽³⁾. يبين الشكل (1) حقول النفط المسيطر عليها من قبل التنظيم.

انتجج التنظيم سياسة بيع النفط الخام إلى المناطق المحررة عبر وسطاء محليين في مناطق نفوذه، وشهدت تجارة المشتقات النفطية رواجاً كبيراً في مختلف المناطق السورية بعد انتشار وسائل التكرير البدائية والمصافي المتنقلة التي تعتمد على الكهرباء، وعلى وجه الخصوص في مناطق الريف الغربي لمدينة حلب وريف إدلب المحرر⁽⁴⁾. وأدت هذه السياسة إلى توفر الوقود بكميات أكبر وبكف أقل في المناطق المحررة، لتبلغ مستويات قريبة من مناطق سيطرة النظام. وتعتبر مدينة الباب في ريف حلب الشرقي نقطة البيع الرئيسية لنفط تنظيم الدولة، حيث يتم تسليم النفط الخام لوسطاء يقومون بنقله إلى المناطق المحررة. إلا أن غياب جهة رقابية نافذة داخل المناطق المحررة سمح للوسطاء باحتكار الوقود والتحكم بأسعاره متسبباً في خلق أزمة وقود جديدة في الشمال.

ومن جانب آخر تتحمل تجارة النفط في الشمال أعباءً عدة، فعلى سبيل المثال لا الحصر يستهدف الطيران الحربي التابع لقوات نظام الأسد شاحنات الوقود بشكل خاص أثناء انتقالها من مناطق سيطرة التنظيم إلى المناطق المحررة⁽⁵⁾، كما تقوم بعض فصائل قوى المقاومة الوطنية بمنع مرور السيارات القادمة من مناطق تنظيم الدولة خوفاً من مرور سيارات مفخخة إلى مقراتهم والمناطق المكتظة بالسكان، في حين تقوم بعض الفصائل الأخرى باستغلال الظرف القائم وإصدار بعض التشريعات التي تجيز لها الاستيلاء على الوقود القادم من مناطق سيطرة التنظيم بحجة حرمتها⁽⁶⁾.

مع بدء الاشتباكات الأخيرة في ريف حلب الشمالي بين فصائل قوى المقاومة الوطنية وتنظيم الدولة في أوائل يونيو لعام 2015⁽⁷⁾، بدأ التنظيم بممارسة استراتيجية جديدة للضغط على المناطق المحررة من خلال استخدام سلاح توريد الوقود وتطبيق مبدأ المقاطعة الاقتصادية عليها، الأمر الذي أسفر عنه نقص في المواد الغذائية وتعطيل عمل المستشفيات والنقاط الطبية وتقويض كفاح الثوار ضده⁽⁸⁾.

(2) وفقاً لما أعلنه مكتب المعلومات الجغرافية في وزارة الاتصالات والنقل والصناعة بالتنسيق مع وزارة الطاقة والثروة المعدنية في الحكومة السورية المؤقتة:

<http://goo.gl/0kGK80>

(3) تظهر تقديرات أن تنظيم الدولة يحقق أرباحاً يومية من عائدات النفط تبلغ 2 مليون دولار ويشكل هذا مصدر دخل منتظم وسيولة نقدية تغطي جزءاً كبيراً من ميزانية التنظيم. <http://goo.gl/f9Kyx1>.

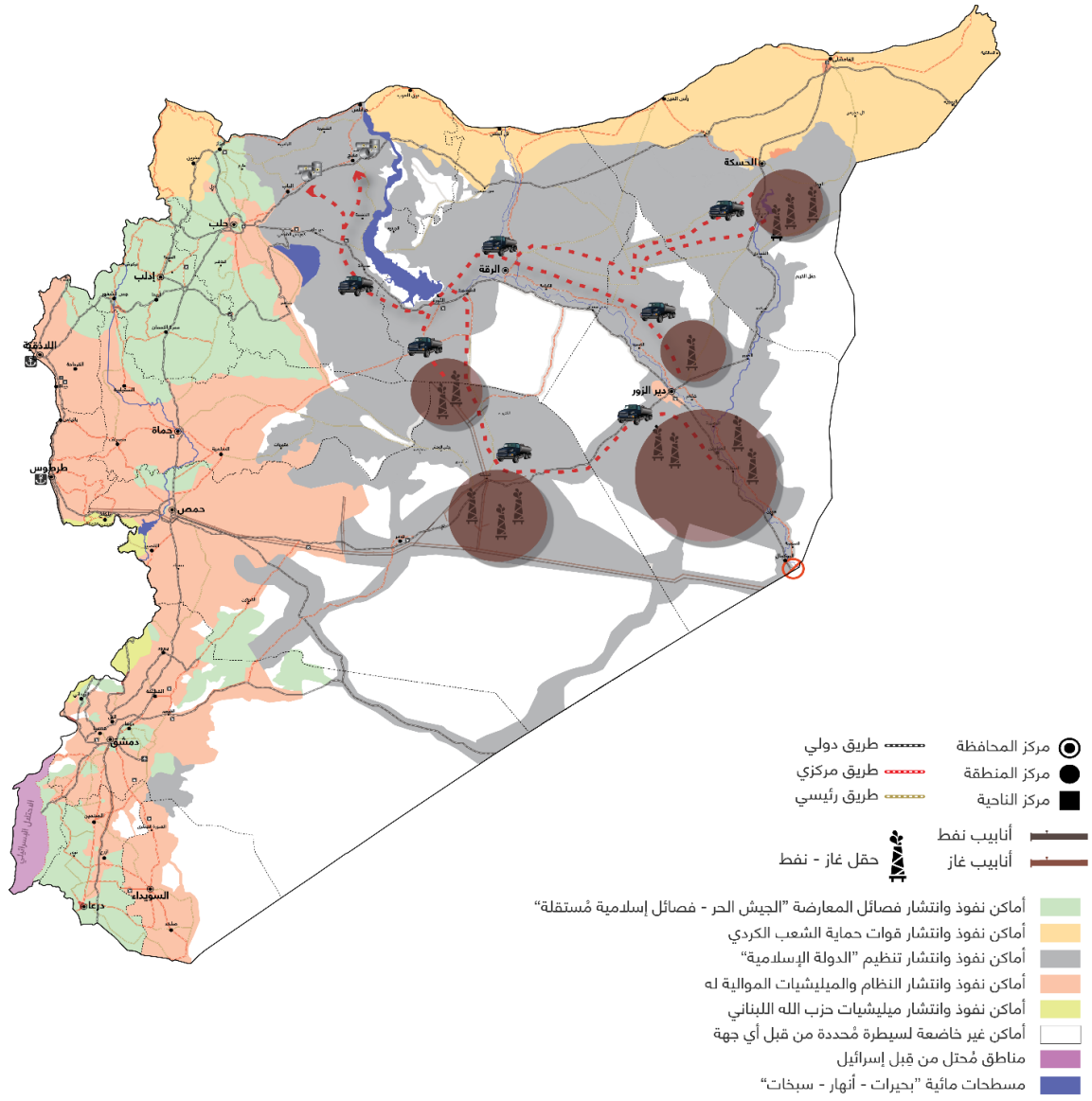
(4) يقدر عددها في المناطق المحررة بحوالي 3500 محطة يتركز القسم الأكبر منها في المناطق الشرقية من سورية. إذ يشكل المردود المالي الكبير لهذه المحطات العامل الرئيس في رواجها وزيادة أعدادها بشكل كبير.

(5) قام الطيران الحربي التابع لقوات النظام السوري بتاريخ 29 يونيو 2015 باستهداف الطريق الواصل بين مناطق المعارضة ومناطق التنظيم بالرشاشات الثقيلة، أثناء مرور الصهاريج المحملة بالوقود. مما أدى إلى وقوع عدد من الإصابات، واشتعال عدة سيارات تحمل الوقود، نتيجة استهدافها على طريق الأزرق قرب مدينة الباب في ريف حلب الشرقي كانت متجهة إلى ريف حلب الشمالي. <http://goo.gl/vctDtF>.

(6) انظر: سلامي محمد، المعارضة السورية تشارك في حصار ريف حلب اثر احتكارها المحروقات الآتية من مناطق تنظيم «الدولة»، 28 يونيو 2015، القدس العربي: <http://goo.gl/a5g6ok>

(7) قطع داعش المحروقات عن حلب.. بداية كارثة إنسانية، قناة تلفزيون الآن، 3 يونيو 2015، <http://goo.gl/qj4KWu>.

(8) **Isis imposes fuel blockade on rebel-held northern Syria**, financial times, June 18 2015: <http://goo.gl/anRhAX>.



20-July-2015

وحدة المعلومات
Information Unit

عمران
للدراستات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

الشكل (1) حقول النفط التي يسيطر عليها تنظيم الدولة في سورية وطرق نقله إلى المناطق المحررة في الشمال السوري

حيث أغلق التنظيم الطريق الذي يصل مناطق سيطرته بمناطق سيطرة قوى المقاومة الوطنية شمال حلب (الباب - أم حوش - مارع) بشكل نهائي وفتح طريقاً جديداً عبر بلدة الوحشية للركاب فقط، مانعاً إمداد النفط الخام ومشتقاته إلى المناطق المحررة مما أدى إلى ارتفاع أسعار الوقود بشكل كبير. ولم يسمح إلا لسيارات النقل الصغيرة بالدخول إلى أراضي الدولة ونقل عدد من البراميل التي لا تكفي إلا لسد جزء يسير من احتياجات المناطق المحررة. ويبين الشكل (1) طرق نقل النفط من مناطق سيطرة تنظيم الدولة إلى مناطق الشمال السوري.

وكإجراء مقابل قامت القوى المقاومة الوطنية بعرض اتفاق يُسمح بموجبه بمرور الإسمنت والمواد الغذائية إلى المناطق الخاضعة لنفوذ التنظيم مقابل سماح الأخير بعودة تداول نفطه في المناطق المحررة. إلا أن التنظيم قام برفض المقترح لعدم وجود مهدد حقيقي في انقطاع هذه المواد في مناطقه حالياً، وبسبب وجود بدائل تجارية أخرى أهمها خط نقل البضائع من المنطقة الجنوبية إلى الرقة، وخط آخر من الساحل عبر حمص إلى الرقة أيضاً⁽⁹⁾. كما أن توقف تجارة النفط ومشتقاته مع المناطق الشمالية لم يؤدي إلى خسائر مادية حقيقية للتنظيم، نظراً لاعتماده على التبادل التجاري مع المناطق الخاضعة لسيطرته في العراق، ومع مناطق النظام الباحث عن موارد جديدة من أجل سد احتياجاته المتزايدة للوقود⁽¹⁰⁾. وفي حين أرخت الأزمة بظلالها على القوى الوطنية التي وقعت تحت ضغط وتأثير السكّان المتضررين، كان نظام الأسد هو المستفيد الأول من السياسة الجديدة للتنظيم، حيث انعكس شح الوقود بصورة سلبية على الأعمال القتالية التي تخوضها قوى المقاومة ضد النظام في كل من حلب وإدلب وحماه، بالإضافة إلى تضاعف أسعار المواد الغذائية وتوقف مولدات الكهرباء عن العمل بسبب ارتفاع أسعار المحروقات بصورة كبيرة.

أسعار الوقود بين مطرقة نظام الأسد وسندان تنظيم الدولة

إن المتتبع لواقع الوقود في المناطق المحررة يلحظ بشكل واضح وجود تذبذب حاد في سعر تداوله خلال السنوات الأربع الماضية، ويرتبط ذلك بحالة الاستقرار الأمني للمناطق مع بدء تحررها التدريجي من قبضة نظام الأسد، حيث كان للتغيرات في المشهد العسكري تأثير كبير على الاستقرار الاقتصادي حتى الآن. إن الارتفاع الذي شهدته أسعار الوقود بشكل قياسي في الآونة الأخير (أعلى مستوى له في تاريخ سورية) دق ناقوس الخطر في العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى نظراً لانعكاسه بشكل مباشر على أسعار بقية المواد الأولية والخدمات الأساسية⁽¹¹⁾.

أ. النظام

نقذ نظام الأسد حزمًا من السياسات الاحترازية في محاولة تغطية عجز الموازنة العامة للدولة، إثر تراجع موارده الاقتصادية وعلى وجه الخصوص في مجال الطاقة، فقام بتقليص دعم مشتقات الوقود تدريجياً، وحزّر سعر حوامل الطاقة، ورفع أسعار الوقود تدريجياً⁽¹²⁾، مما انعكس سلباً على جميع مستويات العملية الاقتصادية وأشكالها المختلفة. تاركاً أثراً واضحاً على مستوى معيشة شرائح اجتماعية واسعة⁽¹³⁾، ومحدثاً ارتفاعاً غير مسبوق في سعر السلع الضرورية وكلفة الخدمات الأساسية بنسبة 300% عما كانت عليه قبل عام 2011.

يرى العديد من الخبراء أن الإجراءات الأخيرة التي قام بها النظام ارتبطت بشكل مباشر بانخفاض أسعار النفط العالمي في ضوء المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها كل من إيران وروسيا والتي ألفت بظلالها على الاقتصاد السوري وأظهرت مدى تبعيته لهما ومستوى الدعم المقدم له من قبلهما. ومن جانب آخر يرى بعض الخبراء أن قرار رفع الأسعار من قبل

⁽⁹⁾ عمار البكور، غرفة عمليات فتح حلب تمهّل داعش 48 ساعة قبل اتخاذ هذه الإجراءات 26 يونيو 2015، أورينت نت، <http://goo.gl/2E1fjl>.

⁽¹⁰⁾ سليمان الخالدي، كيف يستخدم تنظيم الدولة الإسلامية النفط السوري لتغذية حملته؟، 19 سبتمبر 2014، رويترز، <http://goo.gl/s2sDXa>.

⁽¹¹⁾ يؤكد خبراء في الاقتصاد أن هناك أكثر من 300 مادة سلعية زبادة سعرها مرتبط بزيادة سعر ليدر المازوت.

⁽¹²⁾ عدنان عبد الرزاق، النظام السوري يرفع أسعار المحروقات مجدداً، العربي الجديد، 1 يونيو 2015: <http://goo.gl/ki59ul>.

⁽¹³⁾ معتز حيسو، ماذا يعني تحرير سعر المحروقات في سورية؟، الأخبار، العدد 12465 لثلاثاء 09 كانون الأول 2014: <http://goo.gl/KcNsg7>.

النظام جاء نتيجة ضرب قوات التحالف لمقرات تنظيم الدولة ومحطات المعالجة البدائية وآبار النفط التي يسيطر عليها التنظيم؛ مما يثبت العلاقة التجارية التبادلية بينهما ويؤكد اعتماد النظام على التنظيم في تلبية حاجته من النفط في السوق المحلية⁽¹⁴⁾. وفي نفس السياق أكد عدد من الناشطين داخل دمشق أن أسعار الوقود القادم من مناطق سيطرة التنظيم لم تسجل أي ارتفاع يذكر مقابل الوقود الذي يسوّقه النظام والذي رفع أسعار تداوله في الفترات السابقة، مما يرجح نظرية تبني الأخير سياسة تسويقية لتشجيع تداول وقود التنظيم داخل المناطق التي تسيطر عليها قواته⁽¹⁵⁾.

يمكن الخلوص في هذا الصدد إلى أنه على الرغم من تضرر النظام من فقدان سيطرته على حقول الغاز والنفط، إلا أنه استطاع توظيف هذه الحالة في جني الأرباح من خلال تحفيز السوق السوداء التي يسيطر عليها بعض التجار والسماسة الموالين له. ناهيك عن إنزاله العقوبة الجماعية بحق المناطق الخارجة عن سيطرته من خلال تحكّمه بسوق النفط وقطع الإمداد عنها ما أمكن، حيث عمد، بهدف إخلال ميزان العرض والطلب، إلى إغلاق طرق إمداد الوقود إلى المناطق المحررة، وفرض رسوم كبيرة على صهاريج نقله، بالإضافة إلى تشجيع قطاعي الطرق للسطو على الشاحنات.

ب. التنظيم

أما على صعيد تنظيم الدولة فقد ترافقت سيطرته على حقول النفط والغاز في شرقي البلاد مع جهود حثيثة قدمها في بيع ناتجه المحلي داخل وخارج الأراضي السورية وذلك اعتماداً على مجموعة من الوسطاء والتجار، حيث يقوم هؤلاء بتسويق الوقود في مناطق سيطرة النظام وقوى المقاومة الوطنية، وفي تهريبه وبيعه خارج سورية إما من تركيا أو كردستان العراق عبر معابر غير نظامية⁽¹⁶⁾. ولقد عمد التنظيم إلى خفض سعر المبيع كسياسة جذب، حيث قام ببيع برميل النفط بمعدل أقل من نصف سعره في سوق النفط العالمي⁽¹⁷⁾. إلا أن انخفاض مستويات الإنتاج المحلي مقارنة بالكميات المتوقعة (بسبب استخدام طرق استخراج بدائية)، بالإضافة إلى تفاوت إنتاج المشتقات النفطية من محطة تكرير إلى أخرى، أدى إلى تقلص قدرة التنظيم على التحكم بسعر تداول منتجه النفطي، مما استدعاه في آخر المطاف إلى تبني سياسة السوق الحرة في قطاع الطاقة حيث يكتفي بفرض رسوم بنسبة 2.5 بالمئة تحت اسم الزكاة على تجار النفط، والسماح للمالكي مراكز التكرير وبائعي المفرق بتداول مشتقات النفط بحرية كاملة لتشجيع إنشاء منشآت تكرير مما من شأنه تقليص اعتماده على محطات تكرير خارجية.

⁽¹⁴⁾ رفعت عامر، رفع دمشق لأسعار المحروقات يهدد بأزمة اقتصادية ومعيشية على أبواب فصل الشتاء، 9 أكتوبر 2014، <http://goo.gl/VTXcKy>

⁽¹⁵⁾ نظام الأسد يرفع الدعم عن المحروقات والخبز، 18-01-2015، مدار اليوم، <http://goo.gl/nNSO5w>

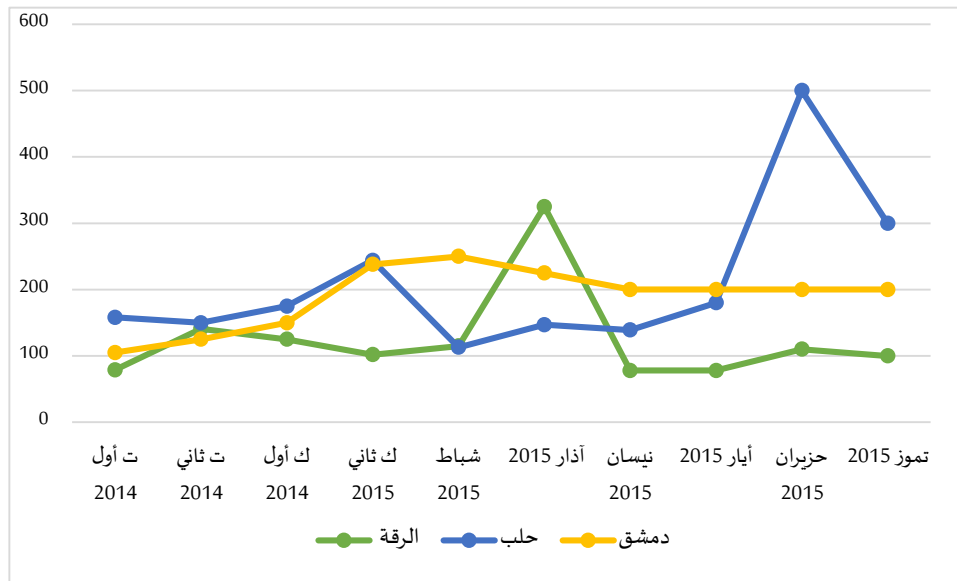
⁽¹⁶⁾ لمن يبيع تنظيم الدولة الإسلامية نفطه؟، 13 - أكتوبر 2014، التقرير، <http://goo.gl/jhjm1>

⁽¹⁷⁾ تمويل داعش... من بيع النفط إلى سرقة القمح، وكالة الرأي الدولية للأنباء، 18 أكتوبر 2014، <http://goo.gl/dGCdJx>

ومع بدء غارات التحالف على مناطق سيطرة تنظيم الدولة في شهر سبتمبر 2014 وتدمير عدد من مصافي التكرير البدائية والصغيرة التي يستخدمها التنظيم للتزود بالمحروقات⁽¹⁸⁾؛ ظهرت أزمة نقص المحروقات في مناطق سيطرته في شمال وشرق سورية وشهدت الأسواق ارتفاعاً في أسعاره تراوحت ما بين 20-60%.

ج. المناطق المحررة

إن المتتبع لأسعار الوقود في مناطق الشمال السوري يدرك بشكل واضح أن أزمة الوقود في المناطق المحررة مرشحة للتفاقم أكثر في المستقبل بعد أن قام تنظيم الدولة باستخدام الوقود كسلاح في حربه مع قوى المقاومة الوطنية وقيامه بمنع وصول النفط الخام أو المشتقات النفطية من الآبار التي يسيطر عليها إلى تلك المناطق في منتصف شهر يونيو من عام 2015، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعارها بشكل كبير. فارتفع سعر برميل المازوت من 16000 ل.س ما يعادل 54 دولار إلى 100 ألف ل.س أي ما يعادل تقريباً 338 دولار⁽¹⁹⁾. وقد سجلت أسعار الوقود في مدينة حلب وإدلب أرقاماً قياسية، حيث بلغت سعر اللتر الواحد 500 ل.س في مدينة حلب⁽²⁰⁾. في حين لم تشهد مناطق سيطرة النظام وتنظيم الدولة أي تقلبات عنيفة في أسعار الوقود خلال الأشهر الثلاثة الماضية من عام 2015 كما يبين الشكل (2) الذي يظهر أسعار مادة المازوت في كل من دمشق وحلب والرقعة بين أواخر عام 2014 ومنتصف عام 2015⁽²²⁻²¹⁾.



الشكل (2) يبين أسعار مادة الديزل في كل من مدن دمشق وحلب والرقعة خلال عامي 2014-2015

⁽¹⁸⁾ حاولت الضربات الجوية لقوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة ضرب أرباح التنظيم من حقول النفط في سورية؛ إلا أن تأثير هذه الضربات كان محدوداً، حيث أن واشنطن لم تكن مستعدة لضرب الآبار الفعلية، وفضلت بدلاً من ذلك ضرب المصافي فقط. وبدوره مر التنظيم ببساطة مهمة تكرير النفط للوسطاء، حيث من المستبعد أن يقوم التحالف بقصفهم؛ نظراً لاعتماد هؤلاء الناس عليه في كسب عيشهم. ومخافة من وقوع العديد من الضحايا بينهم؛ بعد أن أصبح النفط المصدر الوحيد للثروة في سورية.

⁽¹⁹⁾ عبدالله حمادة ومحمد البكري، **النفط القاتل: سرقة مستقبل السوريين**، المنتدى الاقتصادي السوري، يوليو 2015: <http://goo.gl/tDdNG>.

⁽²⁰⁾ رامي سويد، **المعارضة أمام تحدي إدارة الشمال السوري**، العربي الجديد، 20 يونيو 2015، <http://goo.gl/jg8Br4>.

⁽²¹⁾ **Food security analysis**. market price watch bulletin, 2014-2015, world food program: <https://goo.gl/05XnfO>.

⁽²²⁾ النشرة الاقتصادية، إذاعة الأن: <http://goo.gl/dwCEZA>.

د. تداعيات أزمة الوقود على القطاعات الأخرى

نظراً لما للوقود من تأثير على كل القطاعات الاقتصادية تعتبر أي أزمة تعثره مسبباً أساساً للعديد من الأزمات الأخرى، وفي غياب حلول ناجعة لمعالجتها فإنها تتفاقم بشكل متسارع مفضية إلى جملة من التداعيات السلبية التي يمكن أن تشكل أزمة عامة، حيث يؤدي فقدانه إلى شلل في جميع المرافق الحيوية.

وقد كشفت أزمة الوقود الأخيرة جانباً هاماً من التداعيات التي عانى منها السكان في مناطق الشمال السوري، حيث ساهم ارتفاع أسعار الوقود بزيادة تكلفة نقل المواد الغذائية مما أدى إلى ارتفاع ثمنها بنسب متفاوتة وصل بعضها إلى 90%. أضف إلى ذلك توقف عجلة الإنتاج الزراعي والغذائي نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج ولقد أعلنت عدد من الأفران في عدة مناطق من إدلب توقفها بشكل كامل بسبب نفاد الوقود. واتسعت دائرة تأثير أزمة الوقود لتشمل القطاع المائي بدوره حيث ارتفعت كلفة نقله وتوزيعه، وكذلك القطاع الصحي الذي تراجعت سعته الخدمية بشكل حاد وقد أعلنت عدد من المشافي الميدانية في عدة مناطق من إدلب توقفها عن العمل بشكل كامل.

ومما لا شك فيه أنه في حال أهملت معالجة التداعيات الناتجة عن أزمة الوقود فإن هذه التداعيات في حال تفاقمها ستترك آثارها بشكل واضح وملحوس على مستوى معيشة شرائح اجتماعية واسعة، وستعاني أعداد كبيرة من السكان من تداعيات الفقر الذي بات أحد سمات المجتمع السوري وسط وضع اقتصادي غير طبيعي وحالة أمنية غير مستقرة في حال لم يتم معالجة الأزمة ودرء تداعياتها.

حلول تمكينية لمواجهة الأزمة والتعامل معها

إن النجاح في تحرير مناطق الشمال السوري سيبقى مرهوناً بمدى قدرة القوى الوطنية بشقيها العسكري والمدني على تحقيق متطلبات الأمن الاقتصادي وضمان استمراريته ومواجهة الأزمات المرتبطة به⁽²³⁾. وهذا ما يفرض على هذه القوى توحيد الجهود للوصول إلى المستوى المناسب من هذا الأمن. ويكون الوقود إحدى الضروريات الأساسية لاستمرار الحياة في ظل الظروف التي تمر بها هذه المناطق فإن التحدي الرئيس لهذه القوى يكمن في مدى قدرتها على إدارة هذه الأزمة بفعالية من خلال ضبط أسعار الوقود ومشتقاته في ظل الارتفاع المستمر لأسعاره. وتتطلب هذه السياسة مشاركة منظمات المجتمع وتنسيق المساعدات المقدمة من المنظمات الإغاثية في هذا الخصوص ووضع حلول تمكينية لمواجهة هذا النوع من الأزمات والتخفيف من تداعياتها. وسيكون نجاح هذه الحلول من المحطات الهامة التي سيتوقف عندها المراقبون لتقييم أداء قوى المقاومة الوطنية في إدارة المناطق المحررة، فضلاً عن أنها ستكون معياراً أساسياً لحكم المدنيين السوريين في البلاد. إلا أن أزمة الوقود الأخيرة كشفت قصور آليات الإدارة الاقتصادية للشمال السوري المحرر ويمكن في هذا الصدد طرح مجموعة من الحلول التي من شأنها تحسين عمل آليات معالجة أزمة نقص الوقود ومشتقاته وتشمل:

⁽²³⁾ محمد، مصطفى، تحرير ادلب: امتحان لا يقبل الفشل - الأمن الاقتصادي ضرورة لإدارة وتنمية المرافق، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2015.

أولاً: بالنسبة للحكومة السورية المؤقتة

- وضع خطة متكاملة عبر وزارة الطاقة والثروة المعدنية لإدارة الوقود والمشتقات النفطية في المناطق المحررة بالتعاون مع قوى المقاومة الوطنية، وبشكل خاص مع الهيئة الإسلامية لإدارة المناطق المحررة التي تضطلع بدور كبير في إدارة الشؤون الخدمية في هذه المناطق، كخطوة أولية يمكن أن تتبعها خطوات لاحقة تعزز من تواجد الوزارة لاستلام ملف إدارة الوقود والمشتقات النفطية في حال تم توفير اعتماد مالي مناسب للجهة المسؤولة عن إدارة هذا الملف.
- تقديم الدعم اللازم لمشاريع الطاقة الصغيرة والمتناهية الصغر بالتنسيق مع المنظمات والوكالات الدولية التنموية.
- تأمين ديمومة تدفق الوقود للمناطق المحررة، بالتعاون مع الجهات الدولية وقوى المقاومة الوطنية.
- إبرام عقود لتوريد الوقود إلى المناطق المحررة عن طريق شركات خاصة⁽²⁴⁾ عبر الأراضي التركية⁽²⁵⁾.
- تأمين التمويل اللازم لبناء مستودعات ضخمة للوقود مخصصة للأغراض المدنية بهدف تغطية احتياجات السكان والمؤسسات الخدمية في حال تعرض المناطق المحررة لأي أزمة وقود.
- تقديم الدعم اللازم لاستغلال النفايات والقمامة والمخلفات العضوية والزراعية لإنتاج الوقود الحيوي كأحد مصادر الطاقة البديلة.

ثانياً: بالنسبة للمجالس المحلية

- اعتماد آلية لتوزيع المشتقات النفطية داخل المناطق المحررة.
- إدارة وضبط توريد الوقود من خلال تفعيل دور المكاتب الاقتصادية بالتعاون مع الفصائل العسكرية.
- إعداد قاعدة بيانات خاصة حول حاجة كل منطقة من مشتقات الوقود بحيث ترسل المواد مباشرة إلى مستحقيها بالتعاون مع المنظمات الإغاثية الدولية.
- تهيئة البنية التحتية لإطلاق مشاريع طاقة جديدة، واتباع الوسائل الحديثة في إدارتها وترشيد استهلاكها.
- نشر ثقافة الاعتماد على الطاقات المتجددة بين المواطنين، وهي طاقة وفيرة وقابلة للتجدد ويمكن استخدامها على نطاق واسع داخل المناطق المحررة.

⁽²⁴⁾ أشارت إحدى المصادر، إلى أن "ممثلي فصائل المعارضة اتصلوا بممثلي شركة كادأويل النفطية التركية، وتم التفاوض على توريد الديزل إلى سورية، بقيمة 0.80 دولاراً للتر الواحد.

⁽²⁵⁾ قامت الحكومة السورية المؤقتة بالتواصل مع الحكومة التركية لتوفير الوقود وتأمين وصوله إلى المناطق المحررة عن طريق الجانب التركي إلا أن جهودها في هذا السياق لم تثمر عن نتيجة إيجابية بسبب تحفظ الحكومة التركية على توريد المحروقات إلى مناطق سيطرة المعارضة في الشمال نتيجة الصعوبات القانونية التي أنتجتها قرارات مجلس الأمن المتعلقة بتجفيف منابع الإرهاب وفرض حصار اقتصادي على التنظيمات الجهادية في سورية.

خاتمة

يعد الوقود أحد أهم دعائم الكيان الاقتصادي في أي مجتمع، وفي حال تعرضت هذه المادة لأية أزمة فإن التداعيات السلبية المرتبطة بها ستطال جميع مكوناته، وستخلق العديد من التحديات المرتبطة بمكونات الأمن الاقتصادي اللازم لتحقيق الاستقرار المادي والاجتماعي.

إن أزمة الوقود التي ظهرت في منتصف يونيو لعام 2015 في مناطق الشمال السوري المحرر عكست بشكل واضح جزءاً كبيراً من التداعيات السلبية التي أثرت على جميع جوانب الحياة اليومية للسكان. وأظهرت بجلاء أن الأسباب الحقيقية للأزمة ذات جوانب متعددة شارك كل من نظام الأسد وتنظيم الدولة في تفاقمها داخل هذه المناطق خلال السنوات الأربع الماضية، وهي بالتالي ليست وليدة الأحداث العسكرية الأخيرة بين تنظيم الدولة وقوى المقاومة الوطنية. إلا أن هذه الأحداث أضاعت هذه الأزمة المستمرة خلال هذه السنوات وكانت إحدى الأسباب المباشرة في التفاقم الكبير لها.

حيث قام النظام مع بدء التحرر التدريجي لمناطق الشمال لسوري بتقليص دعم مشتقات الوقود ورفع أسعارها تدريجياً، مما أدى إلى ارتفاع غير مسبوق في أسعار السلع الضرورية وكلفة الخدمات الأساسية، وانعكس سلباً على جميع مستويات العملية الاقتصادية وأشكالها المختلفة ومستوى معيشة السكان ضمن هذه المناطق.

بعد سيطرته على غالبية حقول النفط في سورية كان للسياسات التي اتبعتها تنظيم الدولة في إنتاج وتسويق نفطه أثر مباشر في التمهيد لأزمات وقود مستقبلية عبر مختلف المناطق، سيما وأن هذه السياسات كانت تركز بشكل أساسي على جني الأرباح وشراء الولاءات داخل مناطق سيطرته. إلى أن تهيأت الظروف التي مكنته من استخدام الوقود كسلاح في الحرب ضد الأطراف المناوئة له وهذا ما تجسد بشكل فعلي في أزمة الوقود الأخيرة في مناطق الشمال.

تفرض أزمة الوقود على جميع الجهات الفاعلة لقوى المقاومة الوطنية العمل على إدارة هذه الأزمة عبر وضع استراتيجية لإدارة الوقود في المناطق المحررة تركز بشكل أساسي على مشاركة منظمات المجتمع وتنسيق المساعدات الإغاثية المقدمة في هذا الخصوص، ووضع حلول تمكينية لمواجهة هذه الأزمة والتخفيف من تداعياتها السلبية الحالية والمستقبلية. بحيث يؤدي نجاح هذه الاستراتيجية إلى ترسيخ دعائم الإدارة الاقتصادية للمناطق المحررة.



عمران
للدراستات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies



Turkey, Istanbul
Tel. +90 (212) 263 41 74 - Fax. +90 (212) 263 41 75
www.OmranDirasat.org - info@OmranDirasat.org